

ملخص:

لقد أحدث التحول الرقمي للخدمات للعلمة تغييراً حاسوبياً في كيفية اتخاذ القرارات الإدارية وتنفيذها. فبينما يُحسّن هذا التحول الكفاءة والشفافية، فإنه يطرح أيضاً تحديات قانونية، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة القضائية على هذه الإجراءات الإدارية الرقمية الجديدة. تستكشف هذه الورقة البحثية كيفية تكيف المراجعة القضائية مع السياق الرقمي، مُحللة الخصائص الفريدة للقرارات الإلكترونية، مثل شكلها المعنوي، وتعقيدها التقني، وسرعة تنفيذها. كما تُحدد التحديات الرئيسية التي تواجه المحاكم، بما في ذلك قضايا الأدلة الرقمية، ومحدودية الأطر للقانونية، والحاجة إلى الخبرة التقنية. تُسلط الدراسة الضوء على الدور المتطور للقضاة الإداريين، الذين يحتاجون الآن إلى صلاحيات تفسيرية أوسع، والتعاون مع خبراء تكنولوجيا المعلومات، وأدوات جديدة لتقييم الشرعية الرقمية. وتختتم الورقة البحثية باقتراح إصلاحات للإجراءات القانونية، والتدريب القضائي، والتعاون المؤسسي لضمان بقاء الإدارة الرقمية مسؤولةً وتحترم حقوق المواطنين في العصر الرقمي

Abstract

The digital transformation of public services has significantly changed how administrative decisions are made and delivered. While it improves efficiency and transparency, it also raises legal challenges, especially concerning judicial oversight of these new digital administrative actions. This paper explores how judicial review adapts to the digital context, analyzing the unique characteristics of electronic decisions, such as their non-material form, technical complexity, and rapid execution. It identifies major challenges facing courts, including issues of digital evidence, limited legal frameworks, and the need for technical expertise. The study highlights the evolving role of administrative judges, who now require broader interpretative powers, cooperation with IT experts, and new tools to assess digital legality. It concludes by proposing reforms to legal procedures, judicial training, and institutional cooperation to ensure that digital administration remains accountable and respects citizens' rights in the digital age

الرقابة القضائية على أعمال**الإدارة في ظل التحول الرقمي****للخدمات العامة**

The effectiveness of electronic marketing in enhancing digital services for public and academic institutions

سعيد عبد القادر معاذ

جامعة الجلفة

aektito@gmail.com

(الجزائر)

مقدمة:

- دعوى تفسير أو فحص مشروعية.

ثانياً: خصوصيات الأعمال الإدارية في البيئة الرقمية

2.1 الطابع غير المادي للقرار الإداري الرقمي

القرارات الإدارية الإلكترونية تصدر دون وثيقة مادية، ما يطرح إشكالية إثبات وجود القرار وشكله القانوني، ويصعب أحياناً تحديد تاريخ صدوره ومصدره بدقة.

2.2 سرعة ومرونة النظم الرقمي

يجعل الرقمنة اتخاذ القرار الإداري أسرع، ما قد يُنتج قرارات آلية دون رقابة بشرية، كما هو الحال في الخوارزميات الإدارية، مما يصعب معه تحديد المسؤولية الإدارية.

2.3 الطابع التقني للقرارات الرقمية

غالباً ما تتضمن الأعمال الرقمية مكونات تقنية (برمجيات، خوارزميات، سيرفرات...) تتطلب من القاضي الإداري فهماً تكنولوجياً للبت في مدى مشروعيتها.

ثالثاً: تحديات ممارسة الرقابة القضائية على الأعمال الرقمية

3.1 إشكالية الإثبات

- صعوبة تقديم نسخة ورقية من القرار الإلكتروني.
- عدم الاعتراف القانوني الكافي ببعض وسائل الإثبات الرقمية.
- انعدام التوقيع الإلكتروني المؤمن في بعض الدول.

3.2 تعقيد التقنية القضائية

- عدم توفر الخبرة الفنية لدى القضاة في مجال النظم الرقمية.
- بطء الإجراءات القضائية مقارنة بسرعة اتخاذ وتنفيذ القرارات الرقمية.
- قلة المراجع القضائية التي تناولت هذه الحالات.

أدى التحول الرقمي إلى تغيير جذري في طريقة تقديم الإدارة العامة لخدماتها، من خلال رقمنة الإجراءات وتبني نظم إلكترونية في التسيير والتواصل. وبينما شكّل هذا التطور نقلة نوعية في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية، فقد طرح في الوقت ذاته تحديات قانونية تتعلق بكيفية ممارسة الرقابة القضائية على هذه الأعمال الإدارية الرقمية، ومدى تكيف القاضي الإداري مع هذا التحول.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الرقابة القضائية على أعمال الإدارة الرقمية، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية التقليدية في حماية الحقوق والحريات في ظل هذا التحول، مع التركيز على خصوصية العمل الإداري الإلكتروني، والمشاكل التقنية والقانونية التي قد تعترض القضاء الإداري في معالجته لها. أولاً: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والرقابة القضائي

1.1 التحول الرقمي للإدارة العامة

التحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات العمومية، ويشمل:

- رقمنة الوثائق والمعاملات.
- إنشاء بوابات إلكترونية للخدمات.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية.

1.2 الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

الرقابة القضائية تعني خضوع الإدارة للقانون من خلال إمكانية الطعن في قراراتها أمام القضاء الإداري، لضمان عدم التعسف وحماية الحقوق.

تتمثل أبرز صورها في:

- دعوى الإلغاء: لإلغاء القرار الإداري غير المشروع.
- دعوى التعويض: لجبر الضرر الناتج عن الخطأ الإداري.

3.3 حدود النصوص القانونية التقليدية

- القواعد المنظمة للقرار الإداري وضعت في سياق تقليدي لا يراعي بيئة العمل الإلكتروني.
- غياب نصوص صريحة تنظم آثار القرارات الإلكترونية ومسؤولية الإدارة الرقمية.

رابعاً: تطور دور القاضي الإداري في مواكبة الإدارة الرقمية

4.1 توسيع سلطاته التفسيرية

- أصبح القاضي الإداري مضطراً لتأويل المفاهيم القانونية التقليدية لتناسب مع الواقع الرقمي.
- تزايد لجوء القضاة إلى الخبراء الفنيين لتقييم قانونية الإجراءات الرقمية.

4.2 الاعتماد على الخبرة التقنية

- الاتجاه نحو إدماج مختصين في تكنولوجيا المعلومات ضمن الفرق القضائية.
- ظهور ما يسمى بـ "القاضي التكنولوجي" في بعض الدول (كفرنسا وألمانيا).

4.3 استحداث وسائل إثبات إلكترونية

- الاعتراف بالقيمة القانونية للتوقيع الإلكتروني.
- إدماج المراسلات الإلكترونية ضمن وثائق الدعوى.
- إمكانية تقديم الأدلة المخزنة على وسائط رقمية (USB، خوادم).

خامساً: مقترحات لتعزيز فعالية الرقابة القضائية على الأعمال الرقمية

5.1 تحديث الإطار القانوني

- تعديل قوانين الإجراءات الإدارية لتضمين وسائل الإثبات الرقمية.

- إدراج قواعد تنظم إصدار وتنفيذ القرار الإداري الرقمي.
- تبني نصوص واضحة حول مسؤولية الإدارة عند استعمالها للأنظمة الذكية.

5.2 تأهيل الجهاز القضائي

- تنظيم دورات تكوينية للقضاة في مجال الرقمنة والإدارة الإلكترونية.
- توفير قواعد بيانات إلكترونية تمكن القضاة من الاطلاع على القرارات والنصوص ذات الصلة.
- تشجيع القضاة على استعمال أدوات إلكترونية في الإجراءات (التقاضي عن بعد، المحاضر الرقمية).

5.3 إرساء تعاون مؤسسي

- التعاون بين الجهات القضائية ومراكز البحث التكنولوجي.
- إبرام اتفاقيات بين المحاكم الإدارية والهيئات التقنية الوطنية لضمان فحص القرارات الرقمية من الجانب التقني والقانوني.

خاتمة

إن التحول الرقمي الذي يشهده القطاع العام يمثل فرصة حقيقية لتحديث الإدارة وتجويد خدماتها، إلا أن ذلك يجب أن لا يتم على حساب احترام المشروعية وضمان الحقوق الأساسية. وتبقى الرقابة القضائية حجر الزاوية في تحقيق هذا التوازن، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي وتطوير الآليات القانونية والتقنية التي تسمح بمراقبة فعالة لأعمال الإدارة الرقمية. ومع أن التجربة لا تزال فتية في أغلب الدول، فإن المستقبل يفرض التفكير الجاد في إعادة بناء نموذج الرقابة القضائية ليتماشى مع واقع الإدارة الذكية، ويضمن بذلك بقاء السلطة القضائية حصناً لحماية الحقوق والحريات في العصر الرقمي.

Laurent Richer, Droit administratif,
.LGDJ, 2021

نصوص قانونية ومواد مرجعية:

الدستور الجزائري لسنة 2020.

القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية في
الجزائر

الأوامر والتعليمات الوزارية المتعلقة بالرقمنة والإدارة
الإلكترونية في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع :

عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري – التنظيم الإداري
والنشاط الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018.

محمد الصغير بعلي، القانون الإداري – النشاط الإداري، دار
العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

أحمد عبد الرحمن المحجوب، الرقابة القضائية على القرارات
الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.

محيي الدين علم الدين، التحول الرقمي للإدارة العامة وتحديات
الرقابة القضائية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية،
العدد 2، 2021.

جمال الدين فريجة، الحكومة الإلكترونية كآلية لتحديث الإدارة
العامة، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، 2020.

Digital (2021), **UNESCO**
Transformation and Public
Administration Reform, Paris.

World Bank (2020), **GovTech:**
Putting People First, Washington
D.C.

OCDE (2021), **Digital Government**
Index: 2020 Results, OECD
Publishing, Paris.

مراجع تقنية قانونية:

محمد فتوح، الإثبات الإلكتروني في القانون الإداري، دار الفكر
الجامعي، القاهرة، 2019.

سهيلة بوزيان، التوقيع الإلكتروني والإثبات القضائي في المجال
الإداري، المجلة الجزائرية للقانون والتكنولوجيا، العدد 3،
2022.